الأمم المتحدة S/2025/261

مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم بشأن البيان الذي أدلى به جان نويل بارو، وزير شؤون أوروبا والخارجية في فرنسا، خلال لقائه مع وسائط الإعلام عقب الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2025. وفي معرض إدلاء وزير الخارجية الفرنسي بتصريحاته، تلفَّظ بادعاءات لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية بشأن البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك ادعاؤه بلا أي سند أن "إيران على وشك استحداث أسلحة نووية". فهذا الادعاء يشكل سوء فهم أساسيا لحقوق إيران القانونية بموجب القانون الدولي أو تشويها متعمدا لهذه الحقوق. كما أنه ينم على قراءة انتقائية للوقائع ويجسد نمطا مستمرا من ازدواجية المعايير تتبناه دولة تقع على عاتقها مسؤولية خاصة باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن إلى النقاط التالية:

الادعاءات القائلة إن إيران "على وشك" استحداث أسلحة نووية ليس لها أي أساس من الصحة وغير متسمة بالمسؤولية السياسية. فجمهورية إيران الإسلامية لم تسعَ يوما إلى امتلاك أسلحة نووية ولم تتغير عقيدتها الدفاعية قط. وترفض إيران بشكل قاطع جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وما زالت إيران ملتزمة تماما بتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها عضوا مؤسسا في هذه المعاهدة. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي والتحقق منه. وأكدت تقاريرها باستمرار عدم تحويل استخدام المواد النووية إلى الأغراض غير السلمية.

وكانت خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا تاريخيا متعدد الأطراف، وأيدها مجلس الأمن بالإجماع من خلال القرار 2231 (2015). ولم تكن إيران هي المسؤولة عن تعطيل العمل بالخطة، بل نتج هذا التعطيل عن انسحاب الولايات المتحدة المتهور وغير القانوني، إلى جانب تقاعس مجموعة الدول الأوروبية الثلاث عن توفير المزايا الاقتصادية الموعودة. وفي مقابل ذلك، أبدت إيران صبرا استراتيجيا لأكثر من عام قبل التراجع تدريجيا عن التزاماتها ووقف التقيد بها، في إطار من الالتزام الصارم بالفقرتين 26 و 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة. واتسمت هذه التدابير بالشفافية والتناسب التام.

وتهديد وزير الخارجية الفرنسي الصريح بإعادة فرض جزاءات ذات "آثار مدمرة" على الاقتصاد الإيراني عمل سافر من أعمال الإكراه السياسي والاقتصادي. فاللجوء إلى التهديدات والابتزاز الاقتصادي

غير مقبول على الإطلاق، وهو خرق واضح للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يتعارض تهديد فرنسا بتفعيل ما يسمى آلية إعادة فرض الجزاءات، على الرغم من عدم أدائها هي نفسها لالتزاماتها، مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تمنع أي طرف من المطالبة بحقوق بموجب اتفاق بينما هو نفسه لا يفي بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق. فهذا تصرف معيب من الناحية القانونية والإجرائية وغير مقبول وباطل ومن شأنه أن يقوض مصداقية مجلس الأمن.

وفي الوقت الذي تعرب فيه فرنسا عن قلقها من مخاطر الانتشار النووي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي السلمي، فإن سجلها في مجال عدم الانتشار النووي يقوض مصداقيتها بشكل أساسي. فهي تواصل تحديث ترسانتها النووية وتوسيع نطاقها، وترفض تقديم ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي أيضا متواطئة مع النظام الإسرائيلي في برنامجه غير المعلن للأسلحة النووية وتلتزم الصمت حياله. كما أن فرنسا لم تفِ بعد بالتزاماتها في مجال نزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعيد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد التزامها بالدبلوماسية والتعاون البناء. بيد أن الدبلوماسية الحقيقية لا يمكن أن تستمر في ظل التهديد أو الضغط. وإذا كانت فرنسا وشركاؤها مهتمين حقا بالتوصل إلى حل دبلوماسي، فيجب عليهم التخلي عن الإكراه واحترام الحقوق السيادية للدول بموجب القانون الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرافاني**
السفير
الممثل الدائم